

بنك التنمية الصناعية والعمال المصري
إدارة التخطيط الإستراتيجي والبحوث



بازل III التأمين البنكي



حرب العملات

النشرة الإقتصادية

العدد الثالث والعشرون
ديسمبر ٢٠١٠

المحتويات

٢	التأمين البنكي
٦	حرب العملات
٩	بازل III عرض كتاب
١٢	الديون المصرفية المتعثرة الأبعاد – الأسباب – الآثار والعلاج أ.د. عبد المطلب عبد الحميد
١٧	الملحق مؤشرات مصرفية
١٨	مواقع هامة

التأمين البنكي

Bank Insurance

يعد نظام التأمين البنكي أحد الطرق التسويقية الحديثة للخدمات التأمينية ، وهو عبارة عن تزاوج جديد يضم قطاعين هما قطاع التأمين والقطاع المصرفي ، ويتم نظام التأمين البنكي عبر فروع البنوك التي تعمل في القطاع المصرفي كأحد السبل التسويقية الحديثة للخدمات التأمينية ، وقد حققت شركات التأمين التقليدي البالغ عددها حاليا ٢٩ شركة نجاحا ملحوظا في هذا المجال حيث استطاعت أن تجذب شريحة كبيرة من عملاء البنوك لتسويق برامج تأمينية لهم عن طريق إبرام اتفاقيات مع البنوك للترويج لبرامجها التأمينية المختلفة كتعليم الأبناء والزواج ، وبرامج التقاعد التي توفر معاشا شهريا للفرد عند بلوغه سن المعاش ، وبرامج الحماية والتي تشمل تأمين ضد الوفاة وتأمين على الحياة ٠٠٠٠٠ الخ .

التمويل العقاري ووثيقة التأمين البنكية التي تغطي أنشطة البنك خاصة مع تعدد الأخطار التي يواجهها البنك حيث يحتاج لتغطية تأمينية شاملة مثل التأمين على الحريق والسطو ونقل النقدية وخيانة الأمانة . ويرتبط التأمين البنكي بمحفظه قروض السيارات وشراء منازل والمشروعات الصغيرة والمتوسطة وبطاقات الائتمان والقروض الشخصية ... الخ.

ضوابط التأمين البنكي

قطاع التأمين البنكي يضم قطاع التأمين والقطاع المصرفي ويقرر كل من البنك المركزي المصري والهيئة العامة للرقابة المالية قواعد وضوابط تنظم هذا النظام ، وقد انتهت هيئة الرقابة المالية في شهر يونيو ٢٠١٠ من إعداد أول مسودة لضوابط تسويق منتجات التأمين عن طريق فروع البنوك تضم ١١ مادة ، وكان البنك المركزي قد أوقف قبل عامين اعتماد أي تحالفات جديدة بين البنوك وشركات التأمين لحين تقنين هذه التحالفات ووضع التشريعات المنظمة لها ، حيث أن هذه الخدمة سبق وان قامت بها بعض البنوك ولكن تعرضت للعديد من المشاكل مما أدى إلى توقفها لحين ظهور تشريع مناسب لحسم المشكلة .

وربطت المادة الأولى من مسودة القرار بين تسويق شركات التأمين منتجاتها عن طريق البنوك وبين توفيق أوضاعها مع القواعد والأحكام المنصوص عليها في هذا القرار ، وأشارت إلى أن نشاط تسويق خدمات التأمين عن طريق البنوك سيتم وصفه بالتأمين البنكي ، وحددت المادة الثانية في مسودة القرار شروط يجب أن تتوافر في شركات التأمين الراغبة في ممارسة ومزاولة نشاط التأمين المصرفي وهي :-

ونوضح فيما يلي نظام التأمين البنكي من خلال النقاط التالية :-

- نشأة نظام التأمين البنكي .
- ضوابط التأمين البنكي.
- أنواع التأمين.
- أشكال العلاقة بين البنوك وشركات التأمين.
- مزايا التأمين البنكي.
- التحديات التي تواجه التأمين البنكي.
- مستقبل التأمين البنكي في مصر.

نشأة نظام التأمين البنكي

بدأ نظام التأمين البنكي في مصر عام ٢٠٠٣ وبدأته البنوك الاستثمارية ثم انتقل للبنوك العامة ، ومن البنوك التي تعمل في هذا النظام بنك باركليز وبي ان بي باريبا وكريدي اجريكول والبنك التجاري الدولي وبنك القاهرة وبنك الإسكندرية وبنك مصر ، ويعتبر البنك وسيط لنقل المعلومة ويحصل على عائد مقابل تقديم هذه الخدمة وهذا النظام كأحد السبل التسويقية الحديثة للخدمات التأمينية التي تعتمد على الثقة المتبادلة بين البنك وعملائه والتي تنسحب على المعاملات التأمينية الأخرى للعميل ، وقد حققت شركات تأمينات الحياة نجاحا ملحوظا في هذا المجال حيث استطاعت أن تجتذب شريحة كبيرة من عملاء البنوك وتسوق لهم تغطيات تأمينية في شكل حزم وبرامج تأمينية . ويرجع دخول البنوك في قطاع التأمين باعتباره نشاطا مربحا كما ان أغلب أعمال البنوك مرتبطة بشركات التأمين مثل الوثائق التأمينية التي تحتاجها البنوك سواء للبنك أو للعميل مثل وثيقة تأمين القروض أو وثيقة

- أن تكون شركات التأمين قامت بتوفيق أوضاعها مع التعديلات التشريعية الأخيرة التي طرأت على قانون شركات التأمين وأبرزها الفصل التام بين نشاطى التأمين على الحياة والممتلكات .
- أن تتوافر لدى الشركة إدارة مختصة بالتأمين المصرفى وفقا للضوابط التى تحددها هيئة الرقابة المالية .
- أن تكون الشركة مقيدة فى سجل خاص بالشركات المرخص لها بمزاولة التأمين المصرفى .
- أن تكون الشركة قد حققت فائض اكتتاب « لديها قدرة على زيادة اصدار وثائق التأمين » خلال العامين السابقين لطلبها ممارسة التأمين المصرفى .

كما نصت المادة الثالثة من مسودة القرار على تشكيل لجنة مشتركة من الهيئة العامة للرقابة المالية والبنك المركزى برئاسة رئيس الهيئة واحد نائبيه وعضوية وكيل محافظ البنك المركزى لشئون الرقابة على البنوك ورئيس الاتحاد المصرى للتأمين للإشراف على الآليات والضوابط اللازمة لتنفيذ أحكام القرار دون الإخلال بالسلطات الرقابية الخاصة بكل من الهيئة والبنك المركزى وفقا للقوانين المنظمة لهما ويتم إطلاق اسم اللجنة المشتركة على هذه اللجنة.

كما أكد رئيس الهيئة أن مسؤولية المنافذ التأمينية بالبنوك توفير الخدمات التأمينية العادية بدلا من اقتصارها على شركات التأمين دون وجود التزام من البنك بتسديد اى مستحقات مالية للمتعاملين مع الشركات فى حالة التعويضات .

ومع انتشار خدمة التأمين البنكى قامت الهيئة العامة للرقابة على التأمين والتي تحل محلها الآن الهيئة المصرية للرقابة المالية بعمل انضباط للسوق التأمينى ولحماية العملاء من اى ضرر فأصدرت كتيبات بها نصائح للعملاء أهمها التأكد من معرفة عنوان شركة التأمين التى ستبرم معها الوثيقة تجنب الخلط بين الخدمات المصرفية والبرامج التأمينية حيث أن البنك ليس شريكا أو طرفا فى العملية التأمينية وإنما هو منفذ للترويج للوثيقة وتوخي الصدق والأمانة فى جميع البيانات والمعلومات التى يستوفى بها طلب التأمين والحرص على حسن اختيار البرنامج التأمينى المناسب الذى يتواءم مع احتياجات العميل التأمينية .

أنواع التأمين

هناك عدة تقسيمات للتأمين :-

من حيث التقسيم الأساسى ينقسم إلى :-

أ - تأمين خاص

وهو التأمين الذى يتعاقد عليه الشخص ليستفيد منه شخصيا فى تأمين نفسه من خطر معين، وينقسم إلى التأمين على الحياة والتأمين ضد الحوادث الشخصية .

ب - تأمين اجتماعى

يقصد به تأمين الأفراد (الذين يعتمدون فى معيشتهم على العمل) ضد الأخطار التى قد تحول بينهم وبين أداء هذا العمل مثل المرض ، العجز أو الشيخوخة أو الوفاة والبطالة ويعتبر هذا تضامن اجتماعى . ويعتبر هذا التأمين اجبارى تفرضه الدولة وليس اختياريا ويدفع المستأمن جزء من قسط التأمين وتولى الدولة أو صاحب العمل الجزء الثانى . وتنقسم شركات التأمين فى مصر إلى :-

- شركات قطاع عام تزاوّل جميع أنواع التأمين .
- شركات قطاع خاص تزاوّل جميع أنواع التأمين.
- شركات قطاع خاص تزاوّل أنواع تأمينات الممتلكات والمسئوليات فقط .
- شركات قطاع خاص تزاوّل أنواع تأمينات الأشخاص (تأمينات حياة – الحوادث الشخصية طويلة الأجل – العلاج الطبى طويل الأجل) فقط .
- شركة لضمان الصادرات منشأة بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٩٢ .

وهناك تقسيم آخر لسوق التأمين المصرى وهو :-

١- شركات التأمين وإعادة التأمين وتتضمن :-

أ- شركات التأمين المباشر

وتختص تلك الشركات بإصدار الوثائق (التغطيات التأمينية) فى مجال تأمينات الممتلكات وتأمينات المسئوليات والأشخاص وعمليات تكوين الأموال بالإضافة إلى تسوية للتعويضات المستحقة عن تلك الأعمال فى حالة تحقق الخطر .

ب- شركات إعادة التأمين

تختص تلك الشركات بقبول جزء من الأخطار من الشركات المباشرة مقابل عمولة ، وتنقسم شركات إعادة التأمين إلى شركات إعادة تأمين إجبارى واختيارية واتفاقية

٢- جمعيات التأمين التعاونى :-

وهى التى يتم تكوينها فى إطار الأحكام العامة للتعاون وتكفل لأعضائها نظاما تأمينيا فيما بينهم .

٣- صناديق التأمين الخاصة :-

هو نظام فى هيئة أو شركة أو نقابة أو جمعية من أفراد

ترابطهم مصلحة واحدة أو عمل واحد أو صلة اجتماعية بغرض أن يؤدي لأعضائه حقوقاً تأمينية في شكل مزايا مالية يتم تحديدها فيما بينهم

٤- صناديق التأمين الحكومية

هي صناديق تتولى عمليات التأمين ضد الأخطار التي لا تقبلها عادة شركات التأمين أو تلك التي ترى الحكومة مزاولتها بنفسها.

٥- مجتمعات التأمين

أجاز القانون لشركات التأمين وإعادة التأمين أن تنشئ فيما بينها مجتمعات تأمين لإدارة فرع من فروع التأمين أو عملية بذاتها .

ويتركز جزء كبير من التأمين في البنوك على تأمينات الحياة والجزء الذي يوزع من خلال القطاع المصرفي المصري لا يتجاوز ١٠٪ في حين تصل هذه النسبة في إيطاليا إلى ٦٠٪ وفي البرازيل ٥٥٪ وفي ماليزيا ٤٥٪ وفي بعض البنوك الأجنبية تصل إيرادات البنك الناتجة عن النشاط التأميني إلى ٥٠٪ من إيراداته بينما أقصى نسبة وصلت إليها بعض البنوك في مصر لا تتجاوز ٢٠٪ .

أشكال العلاقة بين البنوك وشركات التأمين

تأخذ العلاقة بين شركات التأمين والبنك أكثر من شكل منها :-

١- اتفاق تسويقي بين البنك وشركة التأمين ومن خلال هذا الاتفاق يستطيع البنك التعاقد مع أكثر من شركة تأمين ، مثل الاتفاق المبرم بين سيتي بنك وبين كلا من الشركة الفرعونية الأمريكية لتأمينات الحياة « اليكو » وشركة تشارترس إيجيبث للتأمين « تأمين ممتلكات » .

٢- الشراكة الإستراتيجية بين البنك وشركة التأمين وهنا

يكون التعاقد حصرياً لشركة واحدة، مثل البروتوكول المبرم بين بنك الاسكندرية وبين شركة التأمين الاهلية .

٣- إنشاء شركة مساهمة للتأمين بين البنك وشركة التأمين

(مثل الشركة المصرية للتأمين التكافلي والتي تضم ٧

بنوك مساهمين فيها) وفي هذه الحالة يكون البنك ممولاً

للشركة ومحصلاً للأقساط من العملاء وبالتالي لا تتداخل

الأدوار فيما بينهما ، كما أن أى تعامل بينهما يكون

بموجب عقود توضح التزامات الجانبين ويجب أن توافق

الهيئة على هذه العقود باعتبارها الرقيب على الشركة .

٤- تأسيس البنك شركة تأمين خاصة به ضمن مجموعة

شركاء « بنوك – شركات – أفراد .. الخ » ومن أمثلة

البنوك التي افتتحت شركات تأمين لاستثمار أموالها

بنك NSGB والذي قام بتأسيس شركة ان اس جى بى

لتأمينات الحياة والبنك التجارى الدولى الذى أسس شركة

التجارى الدولى لتأمينات الحياة « CIL » .

وتعتبر هذه الحالة الأفضل حيث أن مشاركة البنوك في تأسيس شركات التأمين ينعكس بالإيجاب عليها حيث ينقل الملاءة المالية التي يتمتع بها البنك بالتبعية لهذه الشركات كما انه يضيف لها الثقة أمام العملاء خاصة عندما يكون البنك المساهم فيها معروفا وله ثقة كبيرة بالسوق كما أن الميزة الحقيقية هي الاعتماد على قاعدة العملاء التي يتعامل معها البنك .

ومن الشركات المتعاقدة مع غالبية البنوك المقدمة للتأمين البنكي مجموعة اليانز مصر وتقوم هذه الشركة بتقديم مجموعة من الخدمات والبرامج التأمينية وذلك تحت إشراف الهيئة العامة للرقابة على التأمين والتي تقدم خدماتها من خلال فروع بعض البنوك مثل بنك القاهرة وبنك كريدى اجريكول وبنك مصر .

مزايا التأمين البنكي

• سهولة وصول البنك لأكبر عدد من العملاء وذلك من خلال الأعداد الكبيرة من الفروع الخاصة بالبنوك والتي تتجاوز فروع شركات التأمين ، كما أن البنوك حالياً تمتلك العديد من القنوات الالكترونية الجديدة التي من خلالها تقدم خدماتها وتتواصل مع عملائها بشكل أسرع وأسهل مثل الانترنت البنكي وماكينات الصراف الالى ATM والموبايل بانكنج مما يساعد على توسيع قاعدة عملاء التأمين البنكي .

• خفض تكلفة الوصول للعملاء فتكلفة توزيع الوثائق وبيع المنتجات التأمينية عبر البنوك منخفضة مما يساعد على خفض تكلفة المنتج المقدم وبالتالي عملاء أكثر كما أن الثقافة السائدة داخل البنوك تسمح ببيع خدمات التأمين من خلال خبرة العاملين بالبنوك .

• خلق علاقات مع كافة القطاعات ، ويعد قطاع التأمين والشركات العاملة به من القطاعات التي تحرص البنوك على التعامل معهم .

• يوفر التأمين البنكي ميزة للبنوك في الوقت الذى يشهد الاقتصاد بطئاً في معدلات النمو وارتفاع المخاطر الخاصة بالائتمان حيث يتحقق عائد من خلال تقديم الخدمات التأمينية ويعطى للبنك ميزة في تقديم خدمات مالية متكاملة وتبادل العملاء مع شركات التأمين والتسويق المتبادل .

• استفادة شركات التأمين من قاعدة بيانات عملاء البنك واستهداف شريحة جديدة من العملاء، وهذا يدفع الشركات لتطوير منتجاتها وبأقل تكلفة .

مستقبل التأمين البنكي في مصر

يعتبر سوق التأمين المصري سوق واحدة ومن المتوقع أن يتم إنشاء شركات جديدة سواء من خلال المستثمرين أو البنوك ، وقد اتجهت البنوك مؤخرا إلى استثمار أموالها في سوق التأمين إما بإنشاء شركات مملوكة لها أو المساهمة فيها وهو ما يؤكد جاذبية هذا القطاع للعديد من الاستثمارات حيث انه من الأنشطة المكتملة لانشطة البنوك « فمثلا عند قيام البنك بتقديم قروض لا بد ان تتم تغطيتها من الجانب التأميني » وقد تزايد عدد البنوك التي تعمل بنظام التأمين البنكي ، ومن الممكن أن يؤثر افتتاح البنوك لشركات تأمين على شركات التأمين التقليدية وذلك إذا استطاع البنك الدخول للسوق بمنتجات تأمينية مبتكرة ومختلفة تعطيه الأفضلية على الشركات الخاصة . ونشير إلى أن شركات التأمين التابعة للبنوك لديها مزايا كثيرة تساعد على نجاحها خصوصا اعتمادها على قاعدة بيانات العملاء الموجودة في البنك . وقد أفاد الدكتور عادل منير رئيس الهيئة العامة للرقابة على التأمين أن السوق التأميني المصري لديه قدرة استيعابية وطلب متوقع في الفترة المقبلة لدخول شركات جديدة مشيرا إلى الطلب الفعال للسوق في كل من تأمينات الأشخاص وتأمينات الممتلكات والمسئوليات . كذلك نجد أن معظم الشركات الأجنبية التي دخلت السوق مؤخرا اتجهت للتأمين على الحياة وطرحت منتجات مختلفة مما يشير إلى أن سوق تأمينات الحياة من الأسواق الواعدة في مصر كما أن سوق التأمين المصري سوق واحدة للتأمين التكافلي حيث وصل عدد الشركات في هذا المجال إلى ٩ شركات حيث أن جميع الشركات الجديدة تقدم على رخصة تأمين تكافلي وتستهدف هذه الشركات العملاء الراغبين في التعامل مع شركات تأمين تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وتوفر لهم احتياجاتهم التأمينية المختلفة عبر منتجاتها العاملة بنظام التكامل.

- مشاركة البنك في تأسيس شركة تأمين يضيف الثقة والمصداقية أمام العملاء خاصة عندما يكون البنك المساهم فيها معروفا وله ثقة كبيرة بالسوق .
- استثمار البنوك في القطاع التأميني يعود عليها بعائد مزدوج وذلك من خلال تحقيق التعاون بين الجهتين فعند إنشاء البنك لاي شركة تأمين فانه يكون منفذ بيع أو موزعا رئيسيا لمنتجاتها وبالتالي يحصل على جزء من الأرباح التي يحققها من بيع المنتجات الخاصة .

التحديات التي تواجه التأمين البنكي

- عدم وجود تشريع لتنظيم العلاقة بين البنوك وشركات التأمين في مجال بيع الوثائق وذلك لضمان حقوق العميل في مرحلة البيع والمطالبات وهناك تشريع إلا انه قيد النظر ما بين الهيئة العامة للرقابة المالية والبنك المركزي المصري وسيعطى هذا الإطار التشريعي فرصة لنمو القطاع المصرفي والقطاع التأميني .
- حدوث ليس لدى العملاء في أن مقدم الخدمة التأمينية هي البنوك وليس شركات التأمين مما يجعل العميل يرجع على البنك للحصول على التعويض في حين أنه يفترض أن شركات التأمين هي المسئولة إلى جانب أن سوء تقديم الخدمة من أحد الأطراف يؤثر على الطرف الأخر ، كما أن العميل إذا ترك البنك فقد يؤثر على قرار استمراره في الشركة .
- نقص الخبرات في البنوك لتسويق منتجات التأمين .
- اختلاف ثقافة تقديم الخدمة بين شركة التأمين والبنك .
- عدم وجود قواعد مشتركة تسرى على مقدم خدمات التأمين البنكي .
- نقص الوعي التأميني لدى الجمهور .



حرب العملات Currency Wars

لم يكد العالم يخرج من أسوأ تباطؤ اقتصادى منذ الحرب العالمية الثانية وهى الأزمة الاقتصادية التى بدأت فى سبتمبر ٢٠٠٨ حتى دخل فى أتون حرب جديدة من نوع آخر كانت أسبابها تتراكم منذ فترة طويلة وتحديدا منذ أتضح أن الدور الاقتصادى للصين فى الاقتصاد العالمى ينمو بمعدلات قياسية فى مقابل تقلص فى دور القطب الاوروبى إنها حرب العملات التى أشعل النقاش فى شأنها وزير المالية البرازيلى لتتحول إلى هاجس اقتصادى نقدى على المستوى العالمى .

تعريف حرب العملات

تعرف حرب العملات بأن تسعى كل بلد إلى خفض سعر صرف عملتها لى تكون السلع التى ينتجها ارخص فى الأسواق الخارجية وبالتالي أكثر تنافسية وهكذا يدعم البلد المعنى صادراته ويحفز اقتصاده ويخلق الوظائف ولكن هذا التعريف ينطبق على الدول ذات الاقتصاديات المرنة التى يستطيع الجهاز الانتاجى لها تلبية الاحتياجات والطلبات الزائدة الناتجة عن الميزة النقدية التى وضعتها الدولة لنفسها وهى خفض سعر صرف عملتها رغبة فى زيادة نصيبها فى الأسواق الخارجية ، فحرب العملات الحالية ليست بالأمر الجديد ولا بأول حرب تخوضها الأمم فقد كانت هناك حرب مثلها فى الفترة التى سبقت الكساد الكبير فى أول الثلاثينات من القرن الماضى ، واليوم يقف العالم على أعتاب حرب عملات ستكون السياسة النقدية ابرز أسلحتها وأسعار الصرف ابرز عناصرها فاليابانيون يقولون إنهم سيتدخلون بكل قوة إذا ما واصلت أسعار صرف الين ارتفاعها ، وأمريكا تطلب من الصين تحرير سعر صرف اليوان لان تدنى سعر صرف اليوان يضر بباقى الدول حيث تربط الصين عملتها بالدولار عند مستوى محدد لا يتحرك صعودا أو هبوطا وفقا لقوة اقتصادها ومن ثم فإنه مقوم بأقل من قيمته الحقيقية .

تعد أمريكا المستهلك الأول عالميا والاستهلاك فيها يمثل ثلثى النشاط الاقتصادى الاجمالى بقيمة ١٥ تريليون دولار فى حين الصين تركز تفوقها على الإنتاج الضخم والتكلفة المنخفضة وبالتالي فان سلعها تكون الأرخص عالميا مما يعطى لها ميزة نسبية على السلع المماثلة ويرفع الطلب عليها

ويؤدى إلى تسجيل فوائض تجارية هائلة رفعت احتياطات الصين من العملة الأجنبية إلى ٢,٦ تريليون دولار فى نهاية سبتمبر ٢٠١٠ ، كما سجلت عجزا تجاريا مع الولايات المتحدة لصالح الصين بنسبة ١٧٠٪ .

أركان حرب العملات

الركن الأول : التدخل فى تحديد قيمة سعر الصرف

ويمثل الركن الأول والاساسى فى هذه الحرب حيث تعتمد بعض الدول خاصة ذات الاقتصاديات الكبيرة المنتجة والمصدرة (ومنها الصين) إلى التدخل فى سعر صرف عملتها بأكثر من طريقة لإعطاء ميزة لمنتجاتها فى الأسواق الدولية فمثلا عندما تبين فى أواخر عام ٢٠١٠ أن سعر صرف الين اليابانى متجه صعودا مسببا خطرا على صادرات شركات عملاقة مثل Sony ، Toyota تدخل البنك المركزى اليابانى بشراء الدولار وضخ الين لتخفيض سعر عملتها للمحافظة على الصادرات اليابانية .

وفى المقابل يختلف الوضع فى أوروبا ففى بلد مثل ألمانيا وهى من اكبر الدول المصدرة فى العالم لا تتأثر صادراتها عادة بارتفاع سعر اليورو نظرا لان نوعية الصادرات الألمانية تتميز عن غيرها بجودة عالية عن غيرها من السلع المنافسة من الدول الأخرى أما فى فرنسا ثانى بلد اوروبى بعد ألمانيا فان ارتفاع سعر اليورو يؤدى إلى التأثير على الصادرات والنتاج المحلى الفرنسى بالسلبية .

الركن الثانى : توجهات السياسة النقدية فى الدول الصناعية أدت آثار الأزمة المالية العالمية إلى تأخر تعافى الاقتصاديات

المتقدمة من الركود مما أدى إلى لجوء الدولة ذات التأثير الأكبر وهي الولايات المتحدة إلى سياسة التسهيل الكمي Quantitative Easing حيث قام مجلس الاحتياطي الفيدرالي ببدء المرحلة الثانية من سياسة التسهيل الكمي في أول نوفمبر ٢٠١٠ بـ ٦٠٠ مليار دولار في الاقتصاد الأمريكي لشراء المزيد من سندات الخزنة الأمريكية وتستهدف حماية أمريكا من التعرض لأزمة سيولة ودفع النمو الاقتصادي ودفع البنوك إلى الإقراض والشركات إلى الاستثمار وإيجاد الوظائف للعاطلين حيث سيتم شراء سندات خزنة بنحو ٧٥ مليار دولار شهريا لمدة ثمانية شهور ويعتبر هذا المبلغ اقل من الدفعات السابقة التي تم طبعها وضخها من بنك الاحتياطي الفيدرالي في المرحلة الأولى عامي ٢٠٠٩، ٢٠١٠ والتي بلغت ١,٧٥ تريليون دولار لتسديد ديون العديد من المؤسسات المالية الأمريكية التي كانت متعثرة ومعرضة للإفلاس وبذلك يبلغ اجمالي ما تم ضخه ٢,٣٥ تريليون دولار ، وقد أدت هذه السياسة إلى انخفاض سعر الفائدة على السندات الأمريكية العشرية من ١,٥٪ في يناير ٢٠١٠ إلى ١٪ في أغسطس ٢٠١٠ .

وقد ادى الإعلان عن المرحلة الثانية من التسهيلات الكمية إلى انخفاض قيمة الدولار بنسبة ٥٪ أمام الين الياباني ، ونحو ٩٪ أمام اليورو ثم ٥٪ في المعاملات التجارية الخارجية وهو ما أدى إلى زيادة طلبات التصدير وتراجع الاستيراد في الولايات المتحدة خلال أكتوبر ٢٠١٠ . ولا تصلح سياسة التسهيل الكمي لكل دول العالم ولكنها تحتاج إلى توازن لكي تنجح لان لجوء البنوك المركزية إلى إصدار مزيد من العملات الورقية سيؤدي إلى سيولة زائدة وتضخم ، ويمثل التسهيل الكمي في العالم المتقدم عموما ، وتحديد الولايات المتحدة والاتحاد الاوربي خطرا على الصين والبلدان الناشئة لان المستثمرون سيتجهون إلى الأسواق المالية لهذه الدول بالأموال الجديدة مما يهددها برفع سعر عملتها وبنشوء فقاعات قائمة على المضاربات بهدف تحقيق الربح .

نتائج حرب العملات

- تراجع اقتصاديات دول لحساب دول أخرى ، ففي عملية إقدام أمريكا على خفض الدولار الأخيرة خسرت دول العالم مليارات الدولارات بسبب انخفاض قيمة الاحتياطي من الدولار خاصة الصين والاتحاد الاوربي واليابان .
- تنشيط التجارة الخارجية الأمريكية على حساب التجارة الخارجية في الدول الأخرى وخاصة السلع

- الأوربية واليابانية ، وزيادة نسبة البطالة في هذه الدول وانخفاض الأجور في الدول المتأثرة .
- ارتفاع سعر البترول وبالتالي التأثير على تكلفة الإنتاج في الدول غير المنتجة للبترول.
- ارتفاع معدل التضخم في الدول التي تتخذ الدولار احتياطي نقدى لها بسبب انخفاض قيمته نتيجة السياسة الاقتصادية الأمريكية .
- نقل أموال المستثمرين من الغرب إلى الشرق نتيجة اقتراب سعر الفائدة في الغرب من الصفر .
- اتجاه دول الخليج العربي إلى التفكير في استبدال الدولار الأمريكي كعملة التسعير الخاصة بالعقود المستقبلية البترولية .
- اتجاه الدول الناشئة بفرض قيود على الأموال المتدفقة عليها ، فقد قامت البرازيل بمضاعفة الضريبة المفروضة على الاستثمار الاجنبي في السندات المحلية بعد ارتفاع عملتها الريال ، كما قامت لجنة المراقبة المالية في تايوان بفرض قيد على استثمارات الأجانب في نوفمبر ٢٠١٠ بحيث لا يزيد حجم استثماراتهم في سندات الحكومة المحلية على ٣٠٪ بعد أن تسبب تدفق رؤوس الأموال إلى تايوان في ارتفاع سعر الدولار التايواني بحوالي ٦٪ منذ بداية العام نتيجة الأموال الساخنة المتدفقة بعد إصدار المزيد من الدولارات من مجلس الاحتياطي الفيدرالي ، كما قامت الحكومة في تايوان بفرض ضريبة على مشتريات الأجانب من السندات التايوانية .
- أن تتحرك جميع البنوك المركزية ذات العلاقة في آن واحد كل لخفض قيمة عملته ، وما قد ينتج عنه اتخاذ إجراءات حمائية فورية ضد إجراءات الولايات المتحدة وهذه الإجراءات من شأنها أن تؤدي إلى تقلص للتبادل التجاري بين الدول وبالتالي الزج بالاقتصاد العالمي نحو الركود مثلما حدث في الثلاثينات من القرن الماضي.
- الاتجاه إلى شراء الذهب حيث يحتفظ بقيمته ولا يمكن لاي دولة أن تطبع منه ما تشاء كما يحدث في العملة الورقية وقد أدت حرب العملات إلى ارتفاع سعر الذهب في الأسواق الدولية بصورة ملحوظة في الفترة القليلة الماضية .

الأثر المتوقع على مصر

- من المتوقع أن يؤدي انخفاض قيمة الدولار إلى مزيد من التضخم في السوق المحلية خلال عام ٢٠١١ خاصة انه سيحفز الاستيراد حيث تستورد مصر نحو ٧٠٪ من احتياجاتها من الغذاء والمواد الخام الوسيطة .
- من المتوقع أن تؤدي سياسة ربط الجنيه المصرى بالدولار إلى انخفاض قيمة الجنيه أمام العملات الأخرى.
- من المتوقع أن يؤدي انخفاض سعر الدولار إلى زيادة حجم الواردات المصرية من السلع المنافسة للمنتجات المحلية والى تأثر المصانع المصرية والضغط على الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية وعلى الجنيه المصرى مما يؤدي الى انخفاض قيمته .
- لا يعتبر الاقتصاد المصرى من الاقتصادات المرنة التى يمكن أن يؤدي انخفاض سعر عملتها إلى زيادة صادراتها نظرا لانخفاض الأهمية النسبية للصادرات المصرية واعتمادها على الصادرات البترولية فى المرتبة الأولى ثم الصادرات السلعية ومن ثم فان تخفيض قيمة الجنيه المصرى ستؤدى إلى تأثيرات سلبية على الميزان التجارى وعلى الصناعة المصرية ، لذا فان البنك المركزى المصرى يتدخل من خلال سياسة التعويم المدار باستخدام الاحتياطي النقدي للحفاظ على مستوى الجنيه عند الحد الذى لا يؤثر سلبا على الاقتصاد .



بازل ٣ Basel III

فى أعقاب الأزمة المالية العالمية فى نهاية الربع الثالث من عام ٢٠٠٨ وخروج العديد من المصارف من السوق ، وجهت انتقادات لمقررات بازل II فيما يتعلق بهدف تحقيق السلامة المالية للمصارف فقد أظهرت الأزمة المالية التى بدأت فى الولايات المتحدة الأمريكية وانتشرت عبر جميع النظم المالية والمصرفية وجود نقاط ضعف فى الأنشطة المصرفية منها ما يتعلق بالاستثمارات عالية المخاطر وعمليات التوريق وإدارة المخاطر ، وتركز الاستثمارات وتقييم الأصول وفى الإفصاح والشفافية ومتطلبات رأس المال حيث لم يكن لدى العديد من البنوك رأس المال الكافى لتغطية المخاطر وتزامن مع ذلك عدم امتلاك البنوك لمخزون كاف من السيولة ، وأدت هذه الأزمة إلى انكماش فى السيولة وفى الائتمان.

وسيمت تكوين رأس مال تحوطى فى حدود من صفر إلى ٢,٥٪ من الأسهم العادية أو من رأس مال آخر يضمن امتصاص الخسائر بشكل تام تبعا لظروف كل دولة وذلك بغرض حماية القطاع المصرفى من فترات الإفراط فى نمو الائتمان ، ويوضح الجدول التالى ترتيبات التحول إلى متطلبات بازل III .

وفى الربع الأخير من عام ٢٠٠٩ ووجهت مجموعة العشرين تعليمات إلى لجنة بازل لطرح مقررات جديدة تساعد على تحقيق هذا الهدف وتقليل المخاطر التى تواجهها المصارف بفعل تسارع معدلات حدوث الأزمات الاقتصادية ، وفى ١٢ سبتمبر ٢٠١٠ أعلنت لجنة بازل عن متطلبات جديدة لتقوية رؤوس أموال البنوك لتلتزم بموجبها البنوك بزيادة الكمية التى تحتفظ بها من رأسمالها على الجودة إلى ما يعادل ٧٪ من أصولها عالية المخاطر أى أكثر من ثلاثة أمثال مستواها الحالى .

وينص الاتفاق على إلزام البنوك الاحتفاظ برأسمال اساسى من المستوى الأول الذى يتكون من رأس المال المدفوع والاحتياطيات بنسبة ٤,٥٪ من اجمالى الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان مخاطر مقارنة مع نسبة ٢٪ حاليا وذلك بشكل تدريجى بدءا من أول يناير ٢٠١٣ ، كما سيتم زيادة متطلبات رأس المال الشريحة الأولى التى تشمل الأسهم العادية وبعض الأدوات المالية الأخرى بناء على معايير صارمة من ٤٪ إلى ٦٪ ، وأضافت اللجنة نوع جديد من رأس المال تحت مسمى الأموال التحوطية تحتفظ به البنوك بنسبة ٢,٥٪ يتم تكوينه بغرض ضمان احتفاظ البنوك برأسمال حماية لامتصاص الخسائر أثناء فترات الأزمات المالية ويسمح للبنوك بالسحب منه خلال فترات الضغط وبمقدار السحب من رأسمال الحماية فان الأثر يكون اكبر على توزيعات أرباح البنوك .



٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	
%٤,٥٠	%٤,٥٠	%٤,٥٠	%٤,٥٠	%٤,٥٠	%٤,٠٠	%٣,٥٠	الحد الأدنى لنسبة رأس المال من حقوق المساهمين
%٢,٥٠	%١,٨٨	%١,٢٥	%٠,٦٢٥				رأس مال التحوط
%٧,٠٠	%٦,٣٨	%٥,٧٥	%٥,١٢٥	%٤,٥٠	%٤,٠٠	%٣,٥٠	الحد الأدنى لرأس المال زائدا رأس مال التحوط
%٦,٠٠	%٦,٠٠	%٦,٠٠	%٦,٠٠	%٦,٠٠	%٥,٥٠	%٤,٥٠	الحد الأدنى لرأس المال الشريحة الأولى
%٨,٠٠	%٨,٠٠	%٨,٠٠	%٨,٠٠	%٨,٠٠	%٨,٠٠	%٨,٠٠	الحد الأدنى من اجمالي رأس المال (رأس المال الاساسي + رأس المال المساند)
%١٠,٥٠	%٩,٨٨	%٩,٢٥	%٨,٦٢٥	%٨,٠٠	%٨,٠٠	%٨,٠٠	الحد الأدنى لاجمالي رأس المال زائدا رأس مال التحوط

المصدر: بنك التسويات الدولية

الاقتصاد للخطر بينما يعتقد البعض الآخر أن هذه المتطلبات متشددة لأنها ستفرض على البنوك الاحتفاظ بمليارات الدولارات كاحتياطي بينما يجب انفاقها على الاقتصاد لكي تساعد على إنعاشه وإخراجه من الركود وان هذه القواعد ستؤدي إلى خفض الناتج الاجمالي العالمي وتقليص التجارة العالمية ويرى البعض الآخر أن تطبيق هذه القواعد على مدى سنوات قد لا يؤثر على الانتعاش الاقتصادي ، وقد انتهت لجنة بازل إلى أن الآثار الايجابية لمقررات بازل III تفوق الآثار السلبية لها كما نوضح فيما يلي :-

أ - المنافع الاقتصادية

اعد فريق عمل في لجنة بازل تقريرين عن اثر تطبيق معايير بازل III على اقتصادات الدول في الأجل الطويل ، وأكد التقريران أن اثر رأس المال الأقوى ومتطلبات السيولة الأعلى سيكون لها اثر ايجابي ناجم عن زيادة سلامة وأمان النظام المصرفي العالمي وان فوائد تطبيق هذه المعايير تفوق تكلفتها حيث تبين الخبرة التاريخية أن اي دولة يحدث فيها أزمة مصرفية مرة كل ٢٠ - ٢٥ سنة واحتمال حدوثها سنويا يبلغ في المتوسط من ٤-٥٪. ويصاحب هذه الأزمات خسائر ضخمة في الإنتاج مقارنة باتجاهات الإنتاج المتوقعة وتبلغ الخسائر المتوقعة نحو ٢٠٪ على الأقل من الإنتاج قبل الأزمة ، بينما توقع خفض احتمال حدوث أزمة مصرفية سنوية بنسبة ١٪ يؤدي إلى استفادة الاقتصاد وزيادة الإنتاج بنحو ٢,٠-٠,٦٪ سنويا ولا تفرق الأزمة بين الاقتصادات الناشئة أو الصناعية ولكن تكلفتها تكون أعلى إلى حد ما في الاقتصادات الصناعية .

وتشدد قواعد بازل III على انه في حال اخل احد البنوك بهذه القواعد اي انخفضت نسبة الأموال الاحتياطية عن ٧٪ فمن حق السلطات المالية منع البنك من توزيع أرباح على المساهمين أو منح مكافآت مالية لموظفيه أو حتى تخفيض رواتبهم .

الآثار المتوقعة لتطبيق بازل III

تهدف بازل III إلى تجنب حدوث انهيار في النظام المصرفي شبيه بما حدث لدى إفلاس مصرف ليمان برانرز الأمريكي عام ٢٠٠٨، ولا يعنى النظام الجديد انتهاء الأزمات المصرفية وإنما يشكل خطوة مهمة على طريق تقليص معدلات الأزمات المالية المستقبلية، وتعد ترتيبات الفترة الانتقالية فرصة للبنوك لتلبية المتطلبات الجديدة، ومن المعتقد أن يؤدي التزام البنوك بتطبيق بازل III إلى الاحتفاظ بالمزيد من الأرباح وترك نسبة اقل لتوزيعها على المساهمين وقد يؤدي إلى تقليل البنوك لحجم قروضها لأنه لكي تستطيع البنوك مواجهة هذه الزيادة ، فعليها رفع رؤوس أموالها أو التقليل من حجم قروضها أو خفض أصول مرجحة بالمخاطر عن طريق بيع أصول وخفض أنشطة تنطوي على مخاطرة اكبر .

ويعتقد البعض أن القواعد القديمة التي تفرض على البنوك نسبة ٢٪ كأموال احتياطية سمحت للبنوك بالدخول في قروض واستثمارات عالية المخاطر دون أن يكون لديها المال الكافي لسد الثغرات في حالة تعثر القروض أو فشل الاستثمارات مما يجعل البنك عرضة للإفلاس ويعرض

وقد أكدت الدراسة أن متطلبات السيولة ورأس المال الأعلى يمكن أن يخفضا احتمال حدوث أزمات مصرفية وان النظام المصرفي الأقوى يخفض من شدة الأزمات المصرفية وان متوسط المستويات الأعلى لرأس المال والسيولة سوف يساعد على عزل البنوك الأقوى من الآثار السلبية التي تواجهها من البنوك الأضعف .

ب- التكلفة الاقتصادية

تعد زيادة رأس مال البنوك للوفاء بمقررات بازل III ذات تكلفة مرتفعة يمكن أن تغطيها من خلال احتجاز الأرباح أو إصدار أسهم بالإضافة إلى خفض الأصول (غير القروض) وهذه الإجراءات تزيد من تكلفة أسعار العائد بالنسبة للمقرضين وتقلل من حجم الإقراض الجديد ، وای خفض فى حجم قروض البنوك وای زيادة فى تكلفة الإقراض يكون لها تأثير على النمو والإنتاج من خلال خفض حجم الاستثمار والاستهلاك .

وتشير دراسة مجموعة العمل المنبثقة عن لجنة بازل أن زيادة نقطة مئوية لكفاية رأس المال تؤدي إلى خفض مستوى الإنتاج بنحو ٠,٠٩٪ وان اثر زيادة متطلبات السيولة لها تأثير مماثل على الإنتاج وبنسبة خفض ٠,٠٨٪ ويمكن للبنوك أن تخفض من متطلبات زيادة السيولة ورأس المال من خلال خفض تكلفة التشغيل وزيادة إيرادات الأنشطة الأخرى غير الإقراض .

ج-المقارنة بين التكلفة والمنفعة

تؤكد مجموعة العمل أن مختلف القياسات للمنفعة والتكلفة لتطبيق مقررات بازل III تشير إلى وجود منافع صافية إلا انه توجد بعض العوامل يمكن أن تزيد من صافي المنافع منها التدخل الحكومي وزيادة كفاءة البنوك وخفض نفقات التشغيل .

كما توجد بعض العوامل التي يمكن أن تقلل من صافي المنافع أهمها أن متطلبات السيولة ورأس المال المطلوبة قد تكون اقل فاعلية فى تخفيض احتمال حدوث أزمة مصرفية ويتطلب الأمر زيادة هذه المتطلبات لتحقيق المنافع المطلوبة كما أن انتقال المخاطر إلى القطاع غير المنظم يقلل من منافع الاستقرار المالي .

اثر تطبيق بازل III على المصارف

تتفاوت القدرة والتكلفة التي تتحملها البنوك لتطبيق قواعد بازل الجديدة فعلى سبيل المثال تقدر دراسة للبنك المركزي الالمانى احتياج اكبر عشرة بنوك فى ألمانيا إلى ٥٠ مليار يورو إضافية من رأس المال المساهم به لاستيفاء القواعد

الجديدة . وتشير الدراسة إلى قدرة البنوك على جمع أكثر من ٤٠ مليار يورو بنهاية ٢٠١٩ عن طريق الأرباح وجمع رؤوس أموال جديدة لكن سيكون على البنوك إيجاد مصادر جديدة لرأس المال كي تكمل المبالغ المطلوبة .

وبالنسبة للبنوك الأمريكية فإنها ستعاني من عجز يتراوح بين ١٠٠ - ١٥٠ مليار دولار فى رأس مال عدد من اكبر البنوك وان ٩٠٪ من النقص يتركز فى اكبر ستة بنوك .

وفى آسيا فان معظم البنوك لديها مستويات رأسمالية أعلى من الحد الأدنى بموجب بازل III باستثناء اليابان التي لديها نسبة اقل بقليل من ال ٧٪ المطلوبة .

ومن المعتقد أن كثيرا من البنوك سيكون عليها احتجاز الأرباح لسنوات ولن تستطيع استخدامها للدفع للمساهمين أو صرف مكافآت ويختلف الأمر من بنك لآخر وسيكون على بعض البنوك الحصول على رأس المال الاضافى من سوق المال .

وفى مصر فان البنك المركزى قد أطلق المرحلة الثانية من الإصلاح المصرفى التي يتم من خلالها تطوير أساليب الرقابة والإشراف بالبنك المركزى لتصل إلى المعايير الدولية من خلال ترسيخ مفاهيم الرقابة بالمخاطر والشفافية والحوكمة وتطبيق مقررات بازل III بداية من عام ٢٠٠٩ وحتى نهاية عام ٢٠١١ ، وتتضمن أهم بنودها تحسين نظم الإفصاح والشفافية فى السوق وقياس أكثر دقة للمخاطر وإدارة أفضل للسيولة ، وكانت المرحلة الأولى من الإصلاح المصرفى التي تم وضعها عام ٢٠٠٤ بهدف حل الديون المتعثرة وإعادة هيكلة البنوك العامة التجارية التي تمثل النسبة الأكبر من حجم الودائع والتعاون مع البنوك الضعيفة لخلق كيانات قوية قد أدت إلى انخفاض عدد البنوك نتيجة لعمليات الدمج إلى ٣٩ بنكا ، كما ألزمت البنوك بحد أدنى لرؤوس أموالها ٥٠٠ مليون جنيه ، وتتميز البنوك حاليا نتيجة للإصلاح المصرفى بكفاية رؤوس أموالها بصورة تتماشى إلى حد كبير مع متطلبات بازل III بالإضافة إلى أن الفترة الزمنية تعد كافية للوفاء بهذه المتطلبات ، إلا انه من المتوقع أن تلجأ بعض البنوك إلى زيادة رؤوس أموالها وقد يتم زيادة الحد الأدنى لرأس مال البنوك الى مليار جنيه كما قد تحدث بعض الاندماجات بين البنوك لخلق كيانات أكثر قوة قادرة على زيادة رؤوس أموالها وتوفير الأموال بتكلفة اقل.

عرض كتاب

الديون المصرفية المتعثرة

الأبعاد – الأسباب – الآثار والعلاج
أ.د. عبد المطلب عبد الحميد



برزت في السنوات القليلة الماضية قضية تعثر الديون المصرفية ، ويتناول المؤلف أسباب التعثر والآثار الاقتصادية وأساليب علاج الديون المتعثرة من خلال :-

الفصل الأول :- مفاهيم أساسية حول تعثر الديون المصرفية ومظاهره ومراحله

أولا :- المفاهيم الأساسية

مفهوم الديون المتعثرة

هي تلك الديون المشكوك في تحصيلها كلياً أو جزئياً دون أن يكون في الإمكان تحديد قيمة الخسارة المتوقعة منها أو موعد حدوثها بدقة . وقد استلزم تطوير وزيادة فاعلية الجهاز المصرفي استحداث نظام تلتزم به البنوك كحد أدنى لتصنيف أصول البنوك سواء في شكل قروض أو سلفيات أو حسابات جارية مدينة أو سندات .

ماهية التعثر

العسر المالي

هو عدم قدرة المشروع على الدفع والوفاء بالتزاماته تجاه الغير وقد يكون عسر مالي فني أو عسر مالي قانوني .

الديون المتعثرة

هي التسهيلات الائتمانية بكافة أنواعها التي حصل عليها العميل من البنك ولم يقدر على سدادها في مواعيد استحقاقها

العميل المتعثر

يمكن تعريف العميل المتعثر بأنه العميل الذي يواجه مشاكل مالية أو إدارية أو تسويقية يترتب عليها في النهاية تخلفه عن الوفاء بالتزاماته المالية تجاه الدائنين في مواعيدها .

ثانياً: مظاهر تعثر الديون المصرفية

ومن المظاهر التي تسبق التعثر :-

- أ - مؤشرات يستدل عليها من معاملات العميل مع البنك .
- ب- مؤشرات يستدل عليها من القوائم المالية للعميل .
- ج - مؤشرات يستدل عليها من الاستعلام عن العميل ومن الزيارات الميدانية .

ثالثاً:- مراحل التعثر للدين المصرفي

- هناك عدة مراحل يجب أن تكون محل نظر العاملين في مجال الإقراض حتى يمكن التعامل مع القروض الممنوحة له قبل أن تصبح قروضا متعثرة :-
- أ- مرحلة ضعف السيولة المالية .
 - ب- مرحلة العجز في رأس المال العامل .
 - ج- مرحلة العسر المالي المؤقت .
 - د- مرحلة العسر المالي الدائم .

رابعاً:- مراحل التعثر المالي للمشروعات بالنسبة للبنوك

التعثر يمر بستة مراحل أساسية هي :-

- المرحلة الأولى : مرحلة حدوث الحدث العارض .
- المرحلة الثانية : مرحلة التغاضي عن الوضع القائم .
- المرحلة الثالثة : استمرار التعثر والتهوين من خطورته .

المرحلة الرابعة : التعايش مع التعثر .

المرحلة الخامسة : حدوث الأزمة المدمرة .

المرحلة السادسة: معالجة الأزمة أو تصفية المشروع .

رابعاً: الأسباب الأخرى لتعثر الديون المصرفية

هناك : أسباب متعلقة بدراسات الجدوى الاقتصادية أو أسباب مالية لتعثر الشركات وترجع لأسباب إدارية أو بيروقراطية أو خاصة بقرارات سيادية .

الفصل الثاني :- أسباب تعثر الديون المصرفية

أولاً :- الأسباب التي ترجع إلى العميل المقترض

أ- أسباب تتعلق بالعميل ذاته :-

- ١- نقص الخبرات الفنية والإدارية والمالية لدى القائمين على المشروعات .
 - ٢- استخدام العميل القروض الممنوحة في الأغراض غير التي منحت من أجلها
 - ٣- عدم كفاءة سياسة التسويق والبيع .
 - ٤- إقامة المشروع بحجم اقتصادي كبير بصرف النظر عن إمكانية المستثمر المالية
 - ٥- قيام العميل بالمغالاة في المناجرة على حقوق الملكية والتوسع غير المحسوب .
 - ٦- عدم قيام العميل بدراسة جيدة لاحتياجات السوق .
 - ٧- سؤنية العميل عند طلبه الحصول على القرض .
- ب- مجموعة الأسباب الخاصة بالمشروع ذاته :-
- سوء إدارة الإنتاج - سوء التسويق - سوء الإدارة المالية

الفصل الثالث : الآثار الاقتصادية للديون المتعثرة

أولاً : آثار الديون المتعثرة على الاقتصاد القومي

تؤثر الديون المتعثرة سلباً على كل من :-
مناخ الاستثمار - سيولة المشروعات - الميزان التجاري - الدخل القومي وإيرادات الموازنة العامة للدولة - زيادة الطاقات العاطلة .

ثانياً : آثار الديون المتعثرة على البنوك

- تراجع حجم الإيرادات الكلية للبنوك .
 - احتجاز جانب كبير من أموال البنك في شكل ديون متعثرة .
 - التأثير السلبي على سمعة البنك ومكانته .
 - تحتاج معالجة الديون المتعثرة إلى كفاءات إدارية وإشرافية مؤهلة ومدربة .
 - يتطلب علاج مشكلة التعثر وقتاً طويلاً وتكلفة كبيرة .
- يؤدى تعثر الديون المصرفية إلى انتشار القلق والخوف داخل نفوس العاملين بالبنك .

ثانياً : الأسباب التي ترجع إلى البنك المقرض

- ١- قصور الخبرات الائتمانية في بعض البنوك .
- ٢- القصور في إجراءات الدراسات الائتمانية .
- ٣- عدم كفاية الضمانات أو المغالاة في تقدير قيمتها وعدم متابعتها .
- ٤- عدم كفاية أساليب متابعة القروض والتسهيلات الائتمانية .
- ٥- عدم وجود سياسة محددة وواضحة للإقراض .
- ٦- الموافقة على منح العميل تسهيلات جديدة قبل وفاءه بالتزاماته تجاه الحدود القائمة .
- ٧- زيادة التسهيلات للعميل دون دراسة فعلية .

ثالثاً: آثار الديون المتعثرة على مصادر الأموال واستخداماتها

في البنوك التجارية

تؤثر الديون المتعثرة بالسلب على كل من حقوق الملكية ، المستحق للبنوك ، الودائع ، الاستثمارات المالية ، القروض والسلفيات ، الأصول الثابتة .

الفصل الرابع : العوامل المؤثرة في اتخاذ البنك قراره

بالتعامل مع الديون المتعثرة

أولاً : العوامل الخاصة بالعميل (شخصية العميل ، رأس مال العميل ، قدرة العميل ، ضمانات العميل ، ظروف النشاط) .

ثانياً: العوامل الخاصة بالبنك (درجة السيولة ، الإستراتيجية المتبعة ، الهدف العام للبنك ، حصة البنك في السوق ، إمكانيات البنك المادية والبشرية والإدارية والتكنولوجية) .

ثالثاً : عوامل خاصة بالتسهيل الائتماني نفسه

الغرض من التسهيل ، مدة التسهيل ، مصدر السداد ، طريقة السداد ، نوع التسهيل المطلوب ، مبلغ التسهيل المطلوب .

ثالثاً : الأسباب الخاصة بالبيئة الاقتصادية العامة المحلية

والعالمية المحيطة

وتناول : الأسباب المحلية وأهمها :- سياسات التسعير ، السياسات المالية ، السياسات النقدية ، السياسات العامة .
والأسباب العالمية وهي : سياسات الحماية الكمية والنوعية ، سياسات الحروب الاقتصادية، سياسات التكتلات الاقتصادية

الفصل الخامس : مؤشرات التعرف على الديون المصرفية المتعثرة

وتم عرض الدلالات أو المؤشرات التي تسبق التعثر

أولاً : مؤشرات مستقاة من معاملات العميل مع البنك .

ثانياً : مؤشرات من القوائم المالية للعميل .

ثالثاً : مؤشرات تستقى من مصادر الاستعلام .

رابعاً : مؤشرات يمكن أن يستدل عليها من الهيكل المالي والتمويلي .

خامساً : مؤشرات التعثر التي يستدل عليها من داخل البنك .

سادساً : مؤشرات التعثر التي يستدل عليها من الاتصال بالعميل .

ويعرض المؤلف للأساليب الإحصائية التي تستخدم لبيان مدى التعثر وإمكانية التنبؤ به.

الفصل السادس : طرق وأساليب علاج الديون المتعثرة (إطار منهجي)

أولاً : معالجة الحالات المتعثرة لاختلال الهيكل التمويلي لها وهو عدم تناسب الاستثمارات مع مصادر التمويل من

حيث أمد السداد ، أسلوب السداد

ثانياً : معالجة المشروعات المتعثرة نتيجة لعدم القيام بدراسات جدوى اقتصادية سليمة .

ويأتي علاج هذه الحالة من خلال إعادة تصميم كشف التدفقات النقدية للمشروع على أسس أكثر واقعية من ذي قبل .

ثالثاً : معالجة التعثر بأسلوب الحقن النقدي .

رابعاً : معالجة التعثر من خلال تحويل جزء من القرض إلى مساهمة رأسمالية في المشروعات

خامساً : معالجة التعثر من خلال تسويق السلع والخدمات المؤداة بمعرفة العملاء .

سادساً : المعالجة المصرفية للديون المشكوك في تحصيلها . ويتم اتخاذ عدد من المراحل المتتالية في هذا الشأن أهمها:

وصف الدين بالمشكوك في تحصيله ، معرفة أسباب تعثر الدين ، قيد الدين ضمن الحسابات المشكوك في تحصيلها ، إعداد البيانات ، تكوين مخصص للديون المشكوك في

تحصيلها ، تصنيف الديون والعملاء .

سابعاً : وضع تصور لتسوية الدين .

ثامناً : طرق علاج المشروعات المتعثرة حيث إنها تختلف تبعاً لاختلاف الظروف سواء الخاصة بالبنك أو المقترض .

ويتم التعامل مع الديون المتعثرة بالاختيار بين بديلين أساسيين وهما :

١- البديل الأول : مساندة نشاط العميل وهي تتم عن

طريق ثلاث مراحل:

أ- التعويم ، عن طريق جدولته ديون العميل أو تنازل البنك عن جزء من الفوائد المستحقة على العميل أو تخفيض معدل الفائدة .

ب- انتشارال العميل: التدخل المباشر وغير المباشر في إدارة نشاط العميل عن طريق رسمله الدين أو تقديم الاستشارات الإدارية للعميل وتسويق السلع والخدمات التي ينتجها .

ج- إنعاش العميل : ويتم فيها تحويل العميل من عميل

متعثر إلى عميل غير متعثر .

٢- البديل الثاني : تصفية نشاط العميل وبيع موجوداته لاستيفاء الدين .

تاسعاً : وسائل الحد من ظهور الديون المشكوك في تحصيلها من أفضل الطرق لمعالجة الديون المشكوك في تحصيلها الوقاية منها بان يتخذ البنك كما من شأنه عدم ظهور التعثر .

ومن أهم الأسباب الوقائية في معالجة تلك الديون

١- سلامة قرار منح الائتمان .

٢- التأكد من استعمال القرض في الغرض الممنوح من أجله .

٣- عدم التجاوز في حساب العميل .

٤- تقديم تمويل إضافية للعميل عند قيام مبرراته .

٥- مراقبة حساب العميل .

٦- مراقبة الوضع المالي للعميل .

٧- مراقبة الأحوال الاقتصادية العامة والعوامل المؤثرة فيها .

الفصل السابع : التجارب الدولية في علاج الديون المصرفية المتعثرة

تعرض الدراسة في هذا الفصل تجارب الدول المتقدمة في علاج الديون المصرفية المتعثرة ومنها التجربة اليابانية ، التجربة الأمريكية ، التجربة الصينية ، تجارب دول جنوب شرق آسيا ، التجربة الماليزية ، تجارب دول أمريكا اللاتينية ، تجربة جمهورية شيلي ، تجربة كوريا الجنوبية .

ويوضح المؤلف أهمية سلامة القطاع المصرفي ووجود آلية للتنبؤ بحدوث الأزمة قبل وقوعها والعوامل التي كانت سبباً في تلك الأزمات والمؤشرات التي تتنبأ بحدوث أزمات مصرفية وأهمية وضع آلية للإنذار المبكر بالبنوك واهم الإجراءات الرقابية لتحقيق الإشراف المصرفي الحذر للبنوك المركزية

الفصل الثامن : إدارة الديون المصرفية المتعثرة ومخاطر الائتمان المصرفى وفق مقررات لجنة بازل

فى ظل تفاقم مشكلة الديون المصرفية المتعثرة فقد صدرت مقررات لجنة بازل «١» وبازل «٢» اللتان حملتا بين ثناياهما ضوابط لإدارة الديون المصرفية المتعثرة ومخاطر الائتمان المصرفى والرقابة المصرفية وإصدار أسس إدارة مخاطر الائتمان المصرفى التى تعتبر جيدة بجميع المقاييس لأنها تغطى جميع جوانب مخاطر الائتمان . وتعرض المؤلف لفاعلية مقررات بازل لتجنب التعثر المصرفى والتحديات التى تفرضها المعايير الجديدة على البنوك العربية المصرية .

الفصل التاسع : دور الجهاز المصرفى فى مواجهة الديون المتعثرة

أولاً : المعالجة على مستوى البنوك المقرضة عن طريق وضع سياسة سهلة للإقراض مصحوبة بإشراف سليم على سير القرض.

وتناول المؤلف الجوانب الأساسية المطلوب دراستها لمنشأة متعثرة ومنها (الجوانب الفنية – الجوانب الاقتصادية – الجوانب الإدارية – الجوانب المالية).

ثانياً : إستراتيجية التعامل مع الديون المتعثرة يتعين على البنك المقرض أن يتخذ من جانبه ما يلزم لمساندة المشروعات المتعثرة فى الإطار التالى (الجدولة – رسمه الدين – تعويم العميل أو الحقن النقدى – تنازل البنك عن جزء من ديونه المتعثرة – شراء بعض أصول العميل سداداً للمديونية – إعدام الدين) .

الفصل العاشر : دور البنك المركزى والسياسة الاقتصادية الكلية فى علاج مشكلة التعثر المصرفى

أولاً : الأساليب الكمية المباشرة والغير المباشرة للتحكم وتنظيم الائتمان المصرفى والأساليب الكيفية لتوجيه الائتمان المصرفى .

الأساليب المباشرة : تغيير نسبة الاحتياطى القانونى الواجب الاحتفاظ به لدى البنك المركزى .

• تحديد نسبة القروض إلى رأس المال .

• تحديد نسبة الودائع إلى رأس المال ، عمليات

السوق المفتوحة .

الأساليب غير المباشرة : سياسة إعادة الخصم ، بيع وشراء السندات .

ثانياً : الأساليب الكيفية لتوجيه الائتمان المصرفى وأهمها :

- التفاوت فى نسبة الاحتياطى القانونى التى تلتزم بها البنوك .

- تحديد حصص نسبية من هيكل الائتمان القائم لمختلف

القروض وإصدار تعليمات مباشرة بين البنك المركزى إلى البنوك التجارية .

وتطرق المؤلف للمقترحات الخاصة لرفع كفاءة الجهاز المصرفى من حيث إعادة هيكلة وحدات الجهاز المصرفى وإتباع منهج متكامل للإصلاح يشتمل على إعادة الهيكلة المالية وتحسين ميزانية البنك أو صافى الثروة مثل زيادة رأس المال أو رفع القيمة الاستراتيجية للديون المتعثرة والضمانات وإعادة الهيكلة التشغيلية لرفع مستوى الربحية من خلال إجراءات معينة كتحسين الإدارة ونظم المحاسبة ، خصخصة بنوك قطاع الأعمال العام ، تشجيع الاندماج بين البنوك ، رفع كفاءة العاملين بالبنوك وخاصة فى مجال



الملحق

مؤشرات مصرفية (%)

يونيو ٢٠٠٧	يونيو ٢٠٠٨	يونيو ٢٠٠٩	يونيو ٢٠١٠	
				أولاً: كفاية رأس المال
٥,١	٥,٣	٥,٨	٦,٢	حقوق المساهمين / الأصول
				ثانياً: جودة الأصول
١٣,٢	١٤,١	١٥,٥	١٣,٩	مخصصات القروض / القروض
٦,٣	٦,٣	٦,٩	٦,١	المخصصات / الأصول
٨٤,٦	٨٣,٧	٨٢,١	٨١,٦	القروض المقدمة للقطاع الخاص/اجمالي القروض
١٠٩,٤	١٠٩,٣	١١٤,٦	١١٣,٥	نسبة الأصول بالعملة الأجنبية/الخصوم بالعملة الأجنبية
				ثالثاً: الربحية
١,٤	١,٣	٢,١	١,٩	صافي الدخل من العوائد / متوسط الأصول
٢,٠	٢,٨	١,٧	٢,١	الإيرادات بخلاف العائد / متوسط الأصول
١٤,٣	١٦,٠	١٤,٠	١٣,٠	صافي الربح / متوسط حقوق المساهمين
٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨	صافي الربح / متوسط الأصول
				رابعاً: السيولة
١٢,٣	١٠,٨	١٢,٨	١٩,٠	الأوراق المالية / الأصول
٦٩,٣	٦٩,٠	٧٤,١	٧٣,١	الودائع / الأصول
٥٤,٤	٥٣,٧	٥٣,١	٥٢,٢	القروض / الودائع
٤١	٤٠	٣٩	٣٩	اجمالي عدد البنوك العاملة في مصر
٣٠٥٦	٣٢٩٧	٣٤٤١	٣٥٠٢	اجمالي الفروع منها
٢٤,٢	٢٢,٩	٢٢,٣	٢٢,٣	الكثافة المصرفية
				خامساً: أسعار العائد
				(أ) أسعار العائد على الودائع والقروض بالجنيه
٦,٩	٧,١	٧,٨	٧,٣	الودائع لمدة أكبر من ستة أشهر وأقل من أو تساوى سنة
١٢,٦	١٢	١٢,١	١١,١	القروض لمدة أقل من أو تساوى سنة
				(ب) أسعار العائد على الودائع بالعملة الأجنبية لمدة ثلاثة شهور
				بالدولار الأمريكى
٤,٨٨	٢,٤٦	٠,٤١	٠,٢٤	أدنى
٥,٠٦	٢,٦٦	٠,٦١	٠,٥٣	أقصى
				بالبيورو
٣,٤٤	٣,٩٦	٠,٦٦	٠,٢	أدنى
٣,٦٩	٤,٢١	١,١٦	٠,٥٣	أقصى
				بالجنيه الاسترلينى
٤,٨١	٤,٧	٠,٦٢	٠,١٨	أدنى
٥,٥٦	٤,٩٥	٠,٨٧	٠,٥١	أقصى

المصدر: البنك المركزى المصرى - النشرة الإحصائية الشهرية - العدد ١٦٣ - أكتوبر ٢٠١٠

مواقع هامة

www.ifegypt.org	الاتحاد المصرى للتأمين
www.efsa.gov.eg	الهيئة العامة للرقابة المالية
www.ihcegypt.com	الشركة القابضة للتأمين
www.cis-se.com	الجمعية المصرية للتأمين التعاونى
www.nsgblife.com	ان اس جى بى لتأمينات الحياة
www.cileg.com	شركة التجارى الدولى للتأمين على الحياة
www.amig.com.eg	المجموعة العربية المصرية للتأمين
www.nationaltakaful.com	الشركة الوطنية للتأمين التكافلى
www.allianz.com.eg	اليانز - مصر
www.misrins.com	مصر للتأمين
www.alchark.com	الشرق للتأمين
www.ahlya.com	التأمين الأهلية
www.deltains.org	شركة الدلتا للتأمين
www.esih.com.eg	بيت التأمين المصرى السعودى
www.sci-egypt.com	شركة قناة السويس للتأمين
www.aceimted.com	شركة ايس للتأمين - مصر
www.safetyp.com	شركة سيفتى بلس للتأمين " سيارات "
www.bupa-intl.com	بوبا ايجبت للتأمين
www.eg.alico.com	الشركة الفرعونية الأمريكية لتأمينات الحياة
www.chartisinsurance.com	شركة تشارتس ايجيبى للتأمين
www.naic.org	الاتحاد الدولى لمراقبى التأمين
www.lloyds.com	شركة لويدز للتأمين